وسأل ابو عثمان ابا الحسن بدلا او عمولة في مسألة قطر من قرأ لما ادغموا
في سآل فاجاب بان العينين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف
اللامين بدليل زنهم وفردوبان الحشو يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف
بدليل هووى بواوين واستباع ذلك في جمع وافية وتقوية في مسألة
سوجل قرا ابا بهمزتين بينهما با مبدلة من همزة وهي طرف قال
المرادي وانما ابدلت با لانها في موضع اللام وارد عليه ان هذا لا يصلح
علة لتخصيص الثانية با لابدال لان كلا من الثلاث في موضع اللام
فالوجه ان علة تخصيصها ان ابدال ما عدا ها يودي الى توالي همزتين
من غير ابدال وهما اما الاولى والثانية ان ابدلت الثالثة او الثانية
والثالثة ان ابدلت الاولى وان تحركتا معا فاما ان يكون ثانيتهما في
موضع اللام فكما ان الثانية تقلب با مطلقا ويدخل في قول الناظم
ما لم يكن لفظا اثر وان لم يكن في موضع اللام فله ستة انواع باعتبار
اختلاف الحركة فتحا وضما وكسرا وقد اشار اليها الناظم بقوله ان يفتح
الخ قوله من كلمة قال الاشموني احترز من نحو انمن زيد
امرا او انت فعلت والامر بكرام لانه لا يجب فيه الابدال بل يجوز
التحقيق كما رايته والابدال فتقول اونن زيد امرا او انت فعلت وايئر
بكرام لا قال الشهاب وفي قوله اينمن الخ توقف لان الهمزة الاولى
في قولنا ان اثنان كانت همزة الوصل فليس مما نحن فيه لانهما حينئذ
من كلمة وهمزة الاستفهام فالسابق الى الفهم ان همزة الاستفهام
لا تكون الا مفتوحة فما وجه قلب الثانية واوا مع انها انما تقلب
من جنس حركة الاولى وكذا قوله ايمر فليراجع قوله ان يفتح اثر
ضم او فتح قلب واوا والا فان قلت لم ردبرت المكسورة بجهتها فقلبت
يا والمضمومة بجهتها فقلبت واوا ولم يقع ذلك في المفتوحة
قلت كانهم اراد وا قلب الحرف المحرك بحركة مثله والالف
لا تحرك ولو حركت رجعت بهمزة وفارو ليا ما فروا منه ولانها
اذا انضم ما قبلها او انكسر استحال حينئذ الفا اذ الالف لا تثبت
بعد غير الفتحة ولانها لو قلبت في نحو اوادم الفا حذفت لالتقاء
الساكنين فوقعت الف مفاعل ثانية وصار على وزن فاعل فاوهم
المفرد قالوا وكان قلبها الى الواو مع ان الياء اقرب الى الالف حملا
للتكسير على التصغير وكان التصغير مستحقا للواو لميله لما يتبعه ساكنا
ولسا سكنة الضمة قبلها وقال المرادي فان قلت
لم كانت الواو اولى بها من الياء قلت لسلامتها في عدم
الخفة والخفا قال ابن غازي كذا هو الصواب وقد سقط لفظ عدم
من بعض النسخ وهو خطا والمراد ان الخفة معدومة فيهما والخفا موجود
انتهى فقوله والخفا معطوف على لفظ عدم واما قلبت المنظرفة الى آليا
مطلقا لان الواو لا تقع منظرفة فيما زاد على ثلاثة احرف وانما تبدل
با كما قال الشم وهو يقتضي ان الشرط التظرف كما هو ظاهر عبارة الناظم
وليس كذلك كما مر واعترف به الشم تنبيه مثلة الموقع
للمفتوحة بعد مفتوحة با واو هو مع او هو للمفتوحة بعد مضمومة
با وبه مر تصغير قال شارحه والتمثيل بذلك مبني على انه عربي
واضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشاف الى انه اعجمي
على وزن فاعل كما مر وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن افعل
انتهى ومر له في تصغير الترخيم ما يقتضي ان العجمي يصغر وفي المرادي
هناك بسط المسألة قوله ما لم يكن لفظا اثر قال ابن هشام
استثنى من جميع ما ذكر والصواب في العبارة ما لم يكن لازما فان اللام
اذا كانت همزة متحركة ابدلت با مطلقا سواء انظرفت او لم تنظرف انتهى
وقد مر اشارة لذلك قوله فانها با مطلقا قال ابن هشام رحمه
الله سواء انضم ما قبلها او انفتح او انكسر وسواء كان من باب المحركين
او المسكن والمحرك وهذا الضم يحتمل سكون اولها وحركة الثانية
ويحتمل العكس فان قلت لا سبيل الى العكس لان موضع
اللام لا سبيل الى اسكانه لانه الاخر قلت اللام لا تلزم ان
تكون اخرا قوله وجهين في ثانيته اي وهما الابدال والتحقيق
والمراد با لابدال ما علم مما سبق ان المفتوحة اثر فتح او ضم تقلب
واوا واثر كسرة تقلب يا والمكسورة تقلب با مطلقا وبهذا وقد

الساكنين